مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تطبيق نموذج RODRIGO لإعداد كشف الدخل على أساس الأرباح الهيكلية – الثانوية دراسة تطبيقية على البيانات المالية المنشورة لبنك البحرين الوطني 2009 – 2010
اسم الكاتب: أ.م.د. معاوية كريم شاكر العاني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3575
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن

العدد ١١٧ المجلد ٣٧ لسنة ٢٠١٨

تطبيق نموذج RODRIGO لإعداد كشف الدخل على أساس الأرباح الهيكلية ـ الثانوية دراسة تطبيقية على البيانات المالية المنشورة لبنك البحرين الوطني ٢٠٠٩-٢٠١٠

Application of RODRIGO Model for the Preparation of Income Statement on the Bases of the Structural-Secondary Profits: Field Study of the Published Financial Reports of the National Bank of Bahrain 2009-2010

الدكتور معاوية كريم شاكر العاني

أستاذ المحاسبة والتدقيق المساعد – قسم المحاسبة والتمويل

كلية التجارة والعلوم الإدارية – جامعة ظفار

سلطنة عمان

Mawih K. Sh. Al-Ani (PhD)
Assisant Professor of Accouning and Auditing
Accounting and Faculty of Commerce and Management Sciences
Sultanat of Oman
mawih@du.edu.om

تأريخ استلام البحث ٢٠١٣/٩/٣ تأريخ قبول النشر ٢٠١٣/١٢/٢

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تطبيق نموذج الأرباح الهيكلية – الثانوية لـ Louis Rodrigo لإعداد كشف الدخل المصرفي لأغراض قياس الأداء المصرفي من خلال الدمج بين معلومات هذا الكشف ومعلومات التحليل المالي والمحاسبة الإدارية. ان المشكلة الأساسية التي يتعامل معها هذا البحث تتمثل في حاجة الإدارة لكشف يساعدها على اتخاذ القرارات الداخلية بصورة سليمة وخاصة فيما يتعلق بتقييم القدرة الإيرادية للمصرف وتحليل ربحيته. ويمكن حل هذه المشكلة من خلال نموذج جديد لكشف الدخل عرضه أحد الباحثين في مصرف البرازيل المركزي، وهو (Louis Rodrigo) يهدف أساساً لتقديم معلومات للإدارة، يقوم على أساس فصل أنشطة وأعمال المصرف إلى أنشطة هيكلية، وأخرى غير هيكلية، أو ثانوية، تحت نموذج يسمى كشف الدخل على أساس الأرباح الهيكلية-الثانوية. الفرضية الأساسية للبحث هي أن كشف الدخل الجديد أكثر قدرة على توفير معلومات تخدم الإدارة في تقييم القدرة الإيرادية للمصرف من كشف الدخل التقليدي للأغراض الخارجية. لقد تم تطبيق هذا الكشف على البيانات المالية المنشورة لمصرف البحرين الوطني للعامين ٢٠٠٩-٢٠١٠ وذلك باستخدام البيانات المتاحة على موقع المصرف دون الولوج في تفاصيل هذه البيانات، كما تم استخدام معلومات الكشف لأغراض التحليل بالنسب المالية وتطبيق نقطة التعادل وتكلفة الفرصة البديلة كأساليب في المحاسبة الإدارية.خلص البحث إلى عدة استنتاجات منها: إن هذا الكشف يوفر إفصاحاً أكبر وأكثر انسجاما مع حاجة الإدارة للمعلومات لأغراض تقييم الأداء المصرفي وتحليل ربحية المصرف وأنه يمكن استنباط مجموعة من النسب المالية الأكثر أهمية في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: **نموذج RODRIGO،الأرباح الهيكلية، الأرباح الثانوية، نسب التحليل المالي، المحاسبة الإدارية.**

Abstract

The aim of this study is the application of the structural- secondary earnings model - for LOUIS RODRIGO to prepare the income statement of the bank. The purpose of the new income statement is measuring the banking performance through the integration of information for the financial statement analysis and management accounting. The main problem in this research is the need of management to help them for internal decision-making, particularly with regard to evaluate the power earnings of the bank and analyze profitability. This problem can solve through a new model of the income statement introduced by one of the researchers in the Central Bank of Brazil; LOUIS RODRIGO is mainly intended to provide information to management based on the separation of activities of the bank to the activities of structural and other non-structural or minor under a model called the income statement on the basis of structural – secondary profits. The basic premise of the study is that the new income statement is more able to provide information from the current income statement in evaluating the power earnings to the bank. The new statement is to apply on the financial statements published by the National Bank of Bahrain for the years 2009-2010, using data available on the website of the bank without entering into details of these data. The information of the statement is used for the purposes of analysis by financial ratios and the application of break-even point and the opportunity cost as methods of management accounting. The study concluded several conclusions, including that this statement provides disclosures bigger and more consistent with the need of management for information for the purposes of evaluating the performance of the bank and analysis profitability and that it could devise a set of financial ratios most important in this area.

Keywords: *Rodrigo Model, Structural Profits, Secondary Profits, Financial Analysis Ratio, Management Accounting.*

المقدمة

يتناول البحث دراسة وتحليل كشف الدخل الذي إقترحه (Louis Rodrigo) من مصرف البرازيل المركزي وتطبيقه على البيانات المالية المنشورة لبنك البحرين الوطني للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. إن الإدارة المصرفية تمتلك معلومات مختلفة يمكن أن تستخدمها لاتخاذ مختلف أنواع القرارات، إلا أنها تحتاج توظيف منهج يتضمن هذه المعلومات، ويحتويها بأسلوب يمكن معه تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه المعلومات، خاصة فيما يتعلق بقياس الأداء المصرفي، من خلال الطريقة الأكثر شيوعاً واستخداماً، وهي التحليل بالنسب المالية حيث تتبع المصارف في إعداد كشف الدخل الأسلوب التقليدي الذي تعده الشركات دون تمييز لخصوصية المصارف وطبيعتها خاصة كشف الدخل ذي الخطوة الواحدة، الذي يجمع الإيرادات في مرحلة واحدة ومن ثم تنزل منه المصاريف دفعة واحدة للحصول على صافي الدخل دون تمييز لما هو دخل تشغيلي ناتج عن العمليات الرئيسة التي تقوم بها المصارف أو الدخل الناتج عن عمليات أخرى غير تشغيلية بشكل مشابه لما يعرف بكشف الدخل ذي الخطوات المتعددة.

في هذا البحث فقد تم استخدام نموذج لكشف الدخل قدمه (Louis Rodrigo) يهدف أساساً لتقديم معلومات للإدارة للأغراض الداخلية، يقوم على أساس فصل أنشطة وأعمال المصرف إلى أنشطة هيكلية، وأخرى غير هيكلية، أو ثانوية، تحت نموذج يسمى كشف الدخل على أساس الأرباح الهيكلية-الثانوية. إن عملية الفصل تسمح للإدارة المصرفية إستخدام معلومات الكشف لإغراض التحليل المالي وبعض تطبيقات المحاسبة الادارية في المصرف.

الفرضية الأساسية هي أن كشف الدخل الجديد أكثر قدرة على توفير معلومات تخدم الإدارة في تقييم القدرة الإيرادية للمصرف من كشف الدخل التقليدي للأغراض الخارجية. يهدف البحث الى توضيح طريقة تطبيق نموذج كشف الدخل لـ Rodrigo للأرباح الهيكلية-الثانوية في بنك البحرين الوطني من خلال البيانات المالية المنشورة لعامي ٢٠٠٩-٢٠١٠.كما تم تحديد واستخراج بعض النسب المالية المستخلصة من النموذج الجديد لمساعدة الإدارة في تقييم القوة الإيرادية للمصرف.

واخيراً، فإنه قد تم احتساب بعض التطبيقات الخاصة بالمحاسبة الإدارية اعتماداً على معلومات الكشف الجديد.

قسم هذا البحث الى خمسة أقسام. خصص القسم الأول لإستعراض منهجية البحث، في حين خصص القسم الثاني للدراسات السابقة، أما الثالث فقد غطة طبيعة المقترح الذي قدمه Rodrigo ومضامينه الأساسية. أما القسم الرابع فقد خصص للدراسة الميدانية وتطبيق النموذج على البيانات المالية المنشورة لبنك البحرين الوطني ٢٠٠٩-٢٠١٠. واخيراً، فإن القسم الخامس تناول اهم الاستنتاجات والمقترحات التي خلص اليها هذا البحث.

منهجية البحث

يستعرض الباحث منهجية البحث كما يلي:

١ ـ مشكلة البحث

إن المشكلة الأساسية التي يتعامل معها هذا البحث، تتمثل في أن كشف الدخل التقليدي الذي تعده المصارف، يمكن أن يوفر معلومات مهمة للأطراف المستفيدة، إلا أنه لا يخدم القرارات الداخلية للإدارة. ولهذا فإن تعديل هذا الكشف، والمعلومات الواردة فيه، يمكن من تقييم القوة الإيرادية للمصرف وتحليل ربحيته. ويمكن حل هذه المشكلة من خلال نموذج جديد لكشف الدخل

عرضه أحد الباحثين في مصرف البرازيل المركزي وهو (Louis Rodrigo) يهدف أساساً لتقديم معلومات للإدارة يقوم على أساس فصل أنشطة وأعمال المصرف إلى أنشطة هيكلية، وأخرى غير هيكلية، أو ثانوية، تحت نموذج يسمى كشف الدخل على أساس الأرباح الهيكلية - الثانوية. ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

أ. كيف يمكن إعداد كشف الدخل على أساس نموذج (Louis Rodrigo) الأرباح الهيكلية – الثانوية في عينة البحث؟

ب. كيف يمكن استخدام كشف الدخل على أساس نموذج (Louis Rodrigo) الأرباح الهيكلية – الثانوية في تقييم القدرة الإيرادية للمصرف عينة البحث؟

ت. ما النسب المالية المستنبطة من كشف الدخل الجديد لأغراض التحليل المالي؟

ث. كيف يمكن استخدام معلومات المحاسبة الإدارية المستنبطة من الكشف الجديد لأغراض الإدارة؟

٢- أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

أ. تطبيق نموذج كشف الدخل لـ Rodrigo للأرباح الهيكلية-الثانوية في بنك البحرين الوطني من خلال البيانات المالية المنشورة لعامي ٢٠٠٩-٢٠١٠.

ب. تحديد واستخراج بعض النسب المالية المستخلصة من النموذج الجديد لمساعدة الإدارة في تقييم القوة الإيرادية للمصرف.

ت. احتساب بعض التطبيقات الخاصة بالمحاسبة الإدارية اعتماداً على معلومات الكشف الجديد.

٣- فرضية البحث

الفرضية الأساسية هي أن اعداد كشف الدخل بموجب نموذج لويس رودريكو الجديد يعد أكثر قدرة على توفير معلومات تخدم الإدارة في تقييم القدرة الإيرادية للمصرف من كشف الدخل التقليدي للأغراض الخارجية.

٤- أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أنه يحاول نقل معرفة علمية محاسبية جديدة غير مطبقة في بلداننا العربية للاستفادة منها في خدمة النظام المصرفي العربي، وخاصة فيما يتعلق بتقييم القدرة الإيرادية للمصارف، حيث أن هذه المعرفة المحاسبية الجديدة، تمثل كشف دخل يستخدم للأغراض الداخلية للإدارة، التي غالباً ما يتم تجاهل حاجاتها بحجة أنها تملك المعلومات الكافية لاتخاذ القرار، ذلك أنها تستخدم كشف الدخل التقليدي للأغراض الداخلية كما هو عليه للأغراض الخارجية. من ناحية ثانية، فإن هذا البحث يمثل محاولة لتطبيق نموذج (Louis Rodrigo) لكي يوضح آلية التطبيق، وطريقة الاستفادة من معلومات هذا الكشف الجديد.

٥- عينة البحث

تم تطبيق النموذج على البيانات المالية المنشورة لبنك البحرين الوطني ٢٠٠٩-٢٠١٠. وقد تم استخراج هذه الكشوفات من الموقع الالكتروني للبنك.

٦- حدود البحث

تم تطبيق النموذج مع وجود بعض المحددات الآتية:

أ. إن النموذج أساساً يستخدم لأغراض تقييم القوة الإيرادية السابقة والمستقبلية، ولكن في هذه الدراسة سوف يتم استخدامه فقط لأغراض إعداد كشف الدخل على أساس البيانات الماضية، وهذا يعني استخدامه لأغراض تقييم القدرة الإيرادية السابقة.

ب. إن البحث يستخدم البيانات المالية المنشورة فقط على موقع المصرف للعامين ٢٠٠٩-٢٠١٠.

الدراسات السابقة

على الرغم من عدم وجود دراسات سابقة في صلب الموضوع بسبب ان الممقترح لم يقع حيز التطبيق لكي يمكن مناقشته بالتفصيل، إلا أن هناك بعض الدراسات ذات العلاقة بتقييم ربحية المصارف والمؤسسات المالية.

درس Judijanto and Khmaladze (٢٠٠٣) قصور الكشوفات المالية التي تعدها المصارف لغرض تقييم الاداء والقيام بعملية التحليل المالي لهذه المصارف. وقد قام الباحثان بدراسة بعض جوانب التحليل المالي كالربحية والسيولة وخلصا الى ان هناك بيانات اساسية في عملية التحليل المالي للمصارف لا يمكن الحصول عليها من هذه الكشوفات.

كما درس Adedji (٢٠٠٦) دور المحاسبة الادارية في القطاع المصرفي بالتطبيق على مصرف WEMA BANK. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة وزعت على العاملين في المصرف لتقييم دور معلومات المحاسبة الادارية في عملية اتخاذ القرار في المصرف. وقد خلص البحث الى وجود اهمية متزايدة لهذه المعلومات في عمليتي الرقابة وتقييم الاداء. كما خلص البحث الى ضرورة تعزيز دور المحاسبة الادارية في القطاع المصرفي من خلال استخدام تطبيقاتها الحديثة وخاصة ما يتعلق بالمحاسبة الادارية الاستراتيجية.

ودرس NDWIGA (٢٠١١) دور المحاسبة الادارية في القطاع المصرفي في كينيا حيث ناقش الباحث مشكلة عدم تطبيق تقنيات المحاسبة الادارية في هذا القطاع على الرغم من وجود ضرورة ملحة لتطبيقها خاصة في مجال تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف والمتعلقة بالميزة التنافسية. وقد خلص البحث الى ضرورة توفير قاعدة بيانات لتطبيق تقنيات المحاسبة الادارية بشكل يساعد على دعم الميزة التنافسية للمصرف.

كما درس Ramadan *et a*l (٢٠١١) العلاقة بين ربحية المصارف وبعض العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على تقييم ربحيتها لعينة قوامها ١٠ مصارف لمدة ١٠ سنوات. وقد خلص البحث الى نتيجة مفادها وجود تأثير لرأس مال المصرف على ربحيته وان المصارف المربحة هي تلك المصارف التي تتمتع بقدرة على تنظيم رأس مالها بطريقة جيدة، بالاضافة الى وجود تأثير لخصائص المصرف على ربحيته.

اما Staikouras and Wood (٢٠١١) فقد درسا محددات ربحية المصارف على أساس معدل العائد على الاصول والذي يتأثر بمجموعة عوامل داخلية وخارجية لا يمكن إستنباطها من كشف الدخل فقط وإنما هناك عوامل أخرى بحاجة الى تحليل متعمق لمعرفة آثارها على ربحية المصارف. وقد خلص الباحثان الى وجود تأثير لمتغيرات السوق والبيئة الاقتصادية والقرارات التي تتخذها الادارة لدعم ربحية المصارف.

ودرس Ani *et al.* (٢٠١٢) تقييم لمحددات ربحية للمصارف في نيجيريا، إذ يحتل هذا الجانب جزءاً رئيساً في تقييم قدرة المصارف على تحقيق الربحية. وقد درس الباحثون هذه المحددات لعينة قوامها ١٥ مصرفاً لمدة ١٠ سنوات. وقد خلص البحث الى ان حجم المصرف وتركيبة أصوله ورأسماله تمثل المحددات الاساسية لتقييم قدرة المصارف على تحقيق الارباح.

كما درس Ayele (٢٠١٢) محددات ربحية المصارف في ضوء كشف الدخل التقليدي الذي تعده عينة من ٧ من المصارف الاثيوبية لمدة ١٠ سنوات. تم قياس ربحية المصارف من خلال مجموعة مقاييس مستخرجة من كشف الدخل وهي معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على

حقوق المالكين وهامش ربح الفوائد. وقد خلص البحث الى ان عوامل كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة وحجم المصرف

تؤثر على ربحية المصارف الإثيوبية فضلاً عن وجود عوامل أخرى تتعلق بطبيعة الاقتصاد.

نموذج كشف الدخل على أساس الأرباح الهيكلية – الثانوية

قدم Rodrigo Luis Rosa Couto إطاراً لتحليل إيرادات المصرف عام ٢٠٠٢ أطلق عليه نموذج الأرباح الهيكلية – الثانوية ، منطلقاً من فكرة أساسية تتعلق بالنقص الكبير في المعلومات التي يقدمها كشف الدخل التقليدي، وخاصة فيما يتعلق بالأداء المصرفي لغرض تقييم أنشطة المصارف للأغراض الداخلية. أن كشف الدخل التقليدي يعرض معلومات يمكن أن تكون مفيدة للأطراف الخارجية ولكنها أقل فائدة للطرف الداخلي المهم، وهو الإدارة، ويرى Rodrigo أن تحليل إيرادات المصرف للأغراض الداخلية يتم من خلال الإجابة على ثلاثة أسئلة تمثل افتراضات النموذج المقترح وهي (Rodrigo, 2002,):

أ. ما هي النتائج المتوقعة ومجموعة الظروف التي يمر بها المصرف؟

ب. كيف يتولد الدخل؟

ت. ما هي حساسية الإيرادات للتغيير في معدلات الفائدة، حجم القروض، زيادة الإيرادات، الديون وعوامل البيئة المصرفية الأخرى؟

طبق هذا النموذج في أحد المصارف البرازيلية التي يعمل فيها مقترحه. وقد تم اختيار هذا المقترح كأفضل عمل في عام ٢٠٠٢ من قبل Financial Stability Institute.

إن هذا النموذج يستخدم معلومات المحاسبة المالية والإدارية على حد سواء، وهو بالتالي يجمع بين إمكانية استخدام المعلومات التاريخية لأغراض التنبؤ بالمستقبل، فضلاً عن أنه يستخدم هذه المعلومات لأغراض التحليل المالي، الذي سوف يمكن إدارة المصرف من اتخاذ قرارات تتعلق بأداء المصرف وربحيته. إن نموذج Rodrigo ينقسم إلى خمسة أقسام أساسية وهي (Rodrigo, 2002:)

- أهداف النموذج: وهي تتعلق بالأسئلة التي طرحها النموذج .
- المفاهيم: وهي تخص تصنيف فقرات كشف الدخل وعرض النموذج المقترح .
- استخدام النموذج لأغراض التحليل المالي .
- استخدام النموذج لأغراض المحاسبة الإدارية .
- وعلى أساس هذه الأقسام يتم تحليل القوة الإيرادية للمصرف.

وفيما يلي عرض لهذه الأقسام:

١ -الأهداف : يتعلق هذا القسم بالأسئلة الأساسية التي طرحها النموذج وهي :

أ- ما هي النتائج المتوقعة ومجموعة الظروف التي يمر بها المصرف؟

إن نشاط وديمومة المصرف، تعتمد بشكل كبير على قدرته في توليد الإيرادات الكافية لحماية وتعزيز رأس ماله وبالتالي توليد قيمة إضافية للمساهمين، وتعتبر الإيرادات مؤشراً مهماً يشير إلى السلامة المالية للمصرف (Beckmann, 2007, 4) .

إن أهمية هذا السؤال تنبع من أن الإيرادات المسجلة في سجلات المصرف غير كافية كأساس لاتخاذ رأي سليم حول الأداء المالي للمصرف، وذلك لأن هذه الإيرادات تعكس الأداء الماضي، ومن ثم فإن الإدارة ستحتاج إلى التنبؤ بالإيرادات المستقبلية وأثرها على المركز المالي للمصرف. وحيث أن إيرادات المصرف وأنشطته تتعرض إلى أحداث اقتصادية مختلفة، قد تؤدي

إلى تدهور المركز المالي ونتائج الأعمال له، فقد أصبح من الضروري الأخذ بنظر الاعتبار مجموعة الظروف المحيطة بالمصرف عند التنبؤ بإيراداته. وفقا لذلك فإن كشف الدخل التقليدي الذي يعكس الأداء الماضي فقط وبالشكل الذي تعده الشركات بغض النظر عن طبيعتها وتخصصها لن يكون كافيا لأغراض تقييم أداء المصرف في مواجهة الظروف المحيطة وتأثيرها على هذا الأداء، وبالتالي أصبح من الضروري تقديم كشف تحليلي أكثر تصنيفاً، يساعد إدارة المصرف في معالجة وتفسير المعلومات لأغراض تقييم أداء المصرف.

ب- كيف يتولد الدخل ؟

يتعلق السؤال الثاني بالعمليات التشغيلية المستمرة التي يقوم بها المصرف، والتي انشأ من أجلها، بحيث تكون هي المصدر الرئيس للدخل، وبالتالي فإن السؤال يتعلق بالطريقة التي يكتسب بها المصرف دخله. ومن ثم فإن السؤال ذو جانبين: يتعلق الأول بمساهمة كل نشاط من أنشطة المصرف في توليد الدخل، في حين يتعلق الثاني بكون هذا النشاط متكرر الحدوث، أو أنه غير متكرر.

إن معظم دخل المصرف يأتي من مصادر طبيعية متكررة الحدوث ومستقرة إلى حد كبير وهو يجب أن يكون كافياً لتغطية المصاريف التشغيلية وتوفير معدل عائد على الدخل يكفي لتحقيق أهداف المستثمرين.

وعلى هذا الأساس فإن تصنيف مصادر الدخل إلى مصادر طبيعية متكررة الحدوث وأخرى غير متكررة الحدوث يمثل جانباً مهماً في إعداد كشف الدخل المقترح لتمكين الإدارة من تقييم مدى اعتمادها على أي مصدر من هذه المصادر في تقييم القوة الإيرادية وتحسين الأداء.

ت- ما هي حساسية الإيرادات للتغيير في معدلات الفائدة، حجم القروض، زيادة الإيرادات، الديون وعوامل البيئة المصرفية الأخرى؟

إن تقييم حساسية إيرادات المصرف للتغيرات في الظروف المحيطة يعتبر جزءً مهماً من عملية تقييم أداء المصرف، لأنها تقود إلى تقييم المخاطرة التي يتعرض إليها المصرف، وهذا هو جوهر السؤال الثالث. إلا أن المشكلة الأساسية هي أن كشف الدخل التقليدي لا يمكن الإدارة من إجراء عملية تقييم للمخاطرة التي تعمل ضمنها. وعلى هذا الأساس فإن النموذج المقترح يساعد الإدارة في إجراء عملية التقييم لأنه يربط الإيرادات بعوامل أخرى منها أسعار الفائدة وحجم القروض (Rodrigo, 2002).

٢- المفاهيم الخاصة بالكشف: وهي تتعلق بثلاثة جوانب:

أ- عوامل تصنيف مفردات الدخل

في ضوء النموذج المقترح فإن مفردات الدخل من إيرادات ومصروفات يتم تقسيمها في ضوء محددين وهما: العوامل الأساسية المحددة للربحية والعوامل الثانوية المحددة للربحية. وبشكل أساسي، فإن المعيار المستخدم في التقسيم هو ارتباط العملية أو النشاط بتحقيق الربح وكما يأتي:

- **العوامل الأساسية المحددة للربحية**

إن العوامل الأساسية المحددة للربحية تتمثل في مفردات الدخل والمصروفات التي تتوافق مع كون تلك المفردات ناتجاً للأنشطة التشغيلية المستمرة التي تقوم بها المصارف. ويعتبر صافي فوائد الدخل، ودخل العمولات، ومصاريف العمليات التشغيلية من العوامل الجوهرية المحددة للربحية حيث تمثل تلك الجوانب مفردات الدخل، والمصروفات الأساسية في المصارف والتي تمثل نشاطاً مصرفياً أساسياً.

- **العوامل الثانوية المحددة للربحية**

إن مفردات الدخل والمصروفات التي لا تنتج عن الأنشطة التشغيلية المستمرة تعتبر من ضمن العوامل الثانوية المحددة للربحية. ومن أمثلة ذلك بعض المفردات المتعلقة بالدخل والمصروفات المرتبطة بالعمليات المصرفية مثل الاثار الناجمة عن التعرض لمعدلات الفائدة والمخاطر المترتبة على تبادل العملات.

أما بالنسبة إلى المصروفات غير الثابتة والتي تحدث عرضياً، والتي هي ليست من صميم عمل المصرف، فلابد أن يتم إقصاؤها من العوامل الأساسية المحددة للربحية وذلك لأنه ليس من المرجح أن يكون لها تأثير على الصعيد المستقبلي وطريقة تصنيف وتحديد المصروفات بشكل أساسي، أو ثانوي، وهي عبارة عن نفس الطريقة المتبعة لتصنيف وتحديد مفردات الدخل.

ب- تصنيف فقرات كشف الدخل

وفق نموذج الأرباح الهيكلية-الثانوية، فإن فقرات كشف الدخل سيعاد ترتيبها على أساس ان هناك مصادر دخل أساسية هيكلية ترتبط بطبيعة نشاط المصرف وما يتعلق بها من مصاريف، ومصادر ثانوية تمثل مصادر دخل إضافية ناتجة عن عمليات يقوم بها المصرف استجابة لمتطلبات السوق والبيئة المحيطة، ولعل المعيار الأساسي في التصنيف هو فيما إذا كانت الفقرة تلبي الشرط الآتي:

- هل تعتبر الفقرة عاملاً محدداً للقوة الإيرادية للمصرف، أم لا؟

إن فكرة تصنيف فقرات كشف الدخل إلى فقرات أساسية، وأخرى ثانوية، ليست جديدة.فحينما أعد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB الإطار الفكري للمحاسبة، عرف الإيراد بأنه ذلك التدفق النقدي الداخل والذي يأتي من مصادر رئيسة، وعمليات أساسية للمشروع.أما المكاسب فإنها تمثل تدفقات داخلة من عمليات غير متكررة الحدوث أي إنها تأتي من مصادر ثانوية، وقد وضع FASB معيارين أساسيين لتحديد الفقرات غير الاعتيادية وهما: (FASB,SECTION 106)

- إن الفقرات الاستثنائية هي أحداث وعمليات ذات طبيعة غير اعتيادية لا ترتبط بالنشاط الرئيس للمشروع.
- إن الفقرات الاستثنائية هي أحداث وعمليات غير متكررة الحدوث.

ولعل تطبيق هذه الفكرة في القطاع المصرفي يمثل تطبيقاً جديداً لمفهوم الأرباح الاعتيادية، والأرباح غير الاعتيادية، وإن معيار التمييز بينهما هو مدى تأثير الفقرة على القوة الإيرادية للمصرف كما يفترض ذلك Rodrigo . فإذا كانت الفقرة عاملاً محدداً للقوة الإيرادية للمصرف، فإنها فقرة هيكلية، وبالعكس تعتبر فقرة ثانوية. فضلاً عن ذلك، فإن الفقرات غير الاستثنائية تتميز بعدم استقرارها، بمعنى أنها تسلك سلوكاً متغيراً كصفة مميزة لها، وقد تؤثر على الأرباح المصرفية بشكل كبير في فترة مالية واحدة دون الفترات الأخرى.

وعلى الرغم من أن الكثير من العمليات المصرفية الثانوية أصبحت الان تحقق نسبة عالية من إجمالي دخل المصارف، إلا أن ذلك لا ينفي كونها من فقرات الدخل الثانوية ومن المفردات التي تعتبر من ضمن المحددات الثانوية للدخل، ولعل ذلك يعود إلى تقلبها الكبير نسبياً وعدم ثباتها، وأنها لاتعكس بعداً هيكلياً للمصرف، لأن المصرف لم ينشأ من أجل القيام بهذه العمليات. وعلى هذا الأساس، فإن المقدار الكبير من هذه المفردات يقوم دليلاً على أهميتها للمصرف في تقييم الأداء إلا أنها ليست من المحددات الأساسية للدخل.

٣- عرض نموذج RODIRGO

وفقاً لنموذج الأرباح الهيكلية-الثانوية، فإن Rodrigo عرض كشف الدخل كما يلي:

الفقرات الهيكلية:	
صافي دخل الفوائد	×××
دخل العمولات	×××
- المصاريف التشغيلية	×××
مجمل الدخل التشغيلي	×××
الفقرات الثانوية:	
مخصص الفترة لخسائر القروض	×××
مصاريف ثانوية أخرى	×××
الدخل بعد الأعباء الثانوية	×××
نتائج الخزانة	×××
دخول ثانوية أخرى	×××
الأرباح من الأنشطة المصرفية	×××
نتائج الأنشطة غير المصرفية	×××
الدخل قبل الضرائب	×××
ضرائب الدخل	×××
صافي الدخل بعد الضريبة	×××

يرى Rodrigo أن هذا الكشف يمكن أن يستخدم كمؤشر للأرباح المستقبلية من خلال الفصل بين الفقرات الهيكلية والثانوية فضلاً عن استخدامه لأغراض المحاسبة الإدارية والتحليل المالي كما سيتضح ذلك لاحقاً

يقصد بصافي دخل الفوائد أنه الفرق بين دخل الفوائد على القروض الممنوحة والفوائد الممنوحة على الإيداعات (Spathis *et al.*, 2002, 520). وقد اعتبرت هذه الفقرة من أهم الفقرات الهيكلية، لأن الأنشطة المصرفية تقوم على أساس منح القروض إلى العملاء، وكذلك الاقتراض المصرفي من مصارف أخرى أو من أي مؤسسات أخرى أو ودائع العملاء، وما يرتبط بهذين العنصرين من فوائد. ولذا فإن Rodrigo يرى بأن صافي دخل الفوائد هو مؤشر عن حجم أموال المصرف، وصافي رأس ماله العامل، والتي تعد من أهم المتغيرات الأساسية في المصرف.

أما بالنسبة لدخل العمولات، فإنها تلك العمولات التي يحصلها البنك من الزبون عن الخدمات التي يقدمها مثل عمليات الاعتماد المستندي، و خطابات الضمان، وخصم وتحصيل الأوراق المالية، وأي خدمات أخرى (شاهين، ٢٠٠٥، ٣٠٣).

بالنسبة لنتائج الخزانة فأنه يقصد بها مجمل العمليات التي يقوم بها المصرف خارج نطاق عمله الأساسي، والتي تتضمن عمليات العملات الأجنبية، ومخاطر السوق، وتعتبر هذه العمليات من قبيل العمليات الثانوية للمصرف وفقاً لطبيعتها (Rodrigo,2002)

أما المصاريف التشغيلية فأنها تلك المصاريف التي تحقق أساساً دخل الفوائد، أي إنها تلك المصاريف التي ترتبط بهيكل المصرف وعمله الأساسي، وكما هو الحال في المؤسسات الأخرى فإن المصارف بحاجة إلى إنفاق مبالغ مختلفة لتحقيق الإيرادات.ولعل أهم هذه المصاريف، هي

المصاريف التشغيلية، التي تتضمن رواتب الموظفين، والاستهلاكات، والفوائد المدفوعة عن القروض، والودائع التي تحصل عليها المصارف (شاهين، ٢٠٠٥، ٣٠٧).

في حين ان المصاريف الثانوية تشمل:

- مخصص خسائر القروض: يعتبر هذا العنصر أحد العناصر المهمة في كشف الدخل إذ تعد مسألة تحديد مقداره من المسائل المهمة في المحاسبة خاصة أنه يعطي مؤشراً عن درجة تحفظ المصرف واحتمالية تعرضه للخسارة الناتجة عن منح القروض للعملاء (Gibbs,2008).
- المصاريف الثانوية الأخرى: وهي كل المصاريف الأخرى التي تتطلبها أعمال المصرف غير الهيكلية مثل مخصص المطلوبات المحتملة والخسائر الاستثنائية.

من ناحية أخرى، فقد تم اعتبار ضرائب الدخل من ضمن الفقرات الثانوية لأنها لا تعتبر عاملاً محدداً للقوة الإيرادية للمصرف، بل إنها تعد أثراً لأرباح المصرف (Graham *et al.*, 2011,8)

أخيراً، فإن نتائج الأعمال من الأنشطة غير المصرفية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد كشف الدخل، وتقييم القوة الإيرادية للمصرف، وهي تمثل أنشطة المصرف نتيجة علاقاتها مع شركات أخرى كتوزيعات الأرباح، وحصة الشركة في استثمارات في شركات أخرى (المقرفي، ٢٠٠٥، ٦٥).

٤- استخدامات كشف الدخل وفق نموذج Rodrigo

وفقاً لطروحات Rodrigo فإن الصيغة الجديدة لكشف الدخل يمكن أن تستخدم لأغراض التحليل المالي والمحاسبة الإدارية وذلك على النحو الآتي:

أ- التحليل المالي:

يعد التحليل المالي عملية تفسير للقوائم المالية بهدف تشخيص وتقييم أداء المشروع باستخدام الأدوات التحليلية في ضوء مبادئ وأسس القياس المحاسبي (العبيدي، ٢٠١٠، ١٥٧). إذ يمثل معالجة منظمة للبيانات بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المتعلقة بالماضي والحاضر والمستقبل.(الشيخ،٢٠٠٣، ٦). وعلى أساس الصيغة التي طرحها Rodrigo فإنه يمكن استخلاص مجموعة من النسب المالية التي لم يكن من الممكن استخلاصها من كشف الدخل التقليدي الذي تعده المصارف، وذلك لأن الكشف الجديد أنتج مفاهيم جديدة للدخل لم تظهر في كشف الدخل التقليدي تعكس تصنيف أنشطة المصرف إلى أنشطة رئيسة (هيكلية) وأخرى ثانوية علماً ان هذه النسب وكما هو مفترض هي للاستخدام الداخلي لأغراض الإدارة. ومن أهم النسب المالية التي يمكن استنتاجها من هذا الكشف ما يأتي:

- **نسبة عائد المساهمة**: تمثل هذه النسبة مقدار مساهمة مصادر الدخل الهيكلية في توليد القوة الإيرادية للمصرف. تحتسب هذه النسبة على أساس الفقرات الهيكلية لأنها المسؤولة أساساً عن توليد الدخل.(Fabbro and Hack, 2011, 37)

و تحسب هذه النسبة كما يأتي:

نسبة عائد المساهمة= عائد المساهمة÷ إجمالي الإيرادات

- **نسبة مجمل الربح**: وهي من النسب المعروفة جدا في إطار تقييم الدخل، وتحتسب كما يأتي:

نسبة مجمل الربح= مجمل الربح ÷ إجمالي الإيرادات

- **نسبة الدخل بعد الأعباء الثانوية**: وتقيس هذه النسبة قدرة دخل المصرف على تغطية المصاريف والأعباء الثانوية التي يتطلبها النشاط الرئيسي للمصرف فقط. وتحتسب هذه النسبة كما يأتي:

نسبة الدخل بعد الأعباء الثانوية= الدخل بعد الأعباء الثانوية÷ إجمالي الإيرادات

- **نسبة الدخل من الأنشطة المصرفية**: وتقيس مقدار ما يحققه المصرف من دخل ناتج عن الأنشطة الأساسية التي انشأ من اجلها المصرف وهي من أهم النسب وفق النموذج الجديد وتوفر مؤشراً عما يمكن أن يحققه المصرف من دخل ثابت قليل التذبذب بسبب ظروف وتقلبات السوق.

نسبة الدخل من الأنشطة المصرفية= الدخل من الأنشطة المصرفية÷ إجمالي الإيرادات

- **نسبة الدخل من الأنشطة غير المصرفية:** وتقيس هذه النسبة مقدار ما تساهم به الأنشطة غير المصرفية التي يقوم بها المصرف والتي لا تمثل أنشطة ثابتة ودائمة وإنما تعكس متطلبات السوق ومخاطره التي يستثمر المصرف فيها جزء من أمواله بقصد تحقيق الأرباح. وتحتسب النسبة كما يلي:

نسبة الدخل من الأنشطة غير المصرفية= الدخل من الأنشطة غير المصرفية÷ إجمالي الإيرادات

- **نسبة الدخل من الأنشطة المصرفية إلى الدخل من الأنشطة غير المصرفية:** وتقيس هذه النسبة العلاقة بين الدخل من النشاط المصرفي والدخل من الأنشطة غير المصرفية ومدى تركيز إدارة المصرف على كل منهما وبالتالي يمكن أن تبين هذه النسبة المصدر الأساس لدخل المصرف. ونستطيع أن نطلق عليها نسبة مضاعف الدخل من النشاط المصرفي وتحتسب هذه النسبة كما يأتي:

نسبة المضاعف (مرة) = الدخل من النشاط المصرفي÷ الدخل من النشاط غير المصرفي

- **نسبة التحفظ:** وهي تقيس مدى كفاية المخصصات التي تنشئها المصارف لمواجهة احتمالات عدم تسديد القروض، وبالتالي هي تعكس مدى تحفظ المصرف تجاه هذه الخسائر. وتحتسب النسبة كما يأتي:

نسبة كفاية المخصص= المخصصات÷ صافي دخل الفوائد

- **نسبة صافي الدخل:** وهي من النسب المعروفة تماما في إطار تقييم الربحية بغض النظر عن طبيعة النشاط وتحتسب كما يأتي:

نسبة صافي الدخل= صافي الدخل÷ إجمالي الإيرادات

وبطبيعة الحال يمكن استنتاج أي نسب أخرى لبناء علاقات منطقية من هذا الكشف الجديد.

ب- المحاسبة الإدارية:

بداية، فإن استخدام المحاسبة الإدارية ومناهجها وتقنياتها في القطاع المصرفي جاء متأخراً مقارنة بالقطاعات الأخرى لعدة أسباب منها ما يتعلق بظروف داخلية تتعلق بطبيعة العمليات التي تقوم بها المصارف، واختلافها عن العمليات التي تقوم بها الشركات الأخرى، وهناك ظروف خارجية تتعلق بضغوط المنافسة الخارجية (Careyns and Sales, 2008, 34-35).

وفي هذا البحث، سوف يسلط الباحث الضوء هنا على استخدام كشف الدخل الجديد لأغراض المحاسبة الإدارية وذلك فيما يتعلق بتحديد عائد المساهمة ونقطة التعادل والدخل الضمني.

ففيما يتعلق بتحديد عائد المساهمة فإن الكشف الجديد أظهر إمكانية تحديد ذلك المقدار من الدخل الذي ينتج عن استبعاد التكلفة المتغيرة من إيرادات المصرف والذي يكون كافياً لتغطية التكاليف الثابتة وتحقيق الأرباح والذي يطلق عليه عائد المساهمة. ويعتبر عائد المساهمة أحد التقنيات المستخدمة في مجال تخطيط الأرباح والرقابة، حيث يتم استخدام مدخل عائد المساهمة كأساس لتقييم أداء مراكز المسؤولية داخل الوحدات الاقتصادية (Horngren *et al.*, 2011, 375).

ويرى Ivandic (2005 , 89-93) أن عائد المساهمة في المصارف يمثل أحد أهم المداخل اللازمة لتطبيق محاسبة المسؤولية، وتقسيم أنشطة المصرف إلى مراكز ربحية ومراكز تكلفة وان عملية تنفيذ محاسبة المسؤولية يمكن أن تتم بشكل أفضل من خلال مدخل عائد المساهمة، وذلك لعدة أسباب منها:

١. إن هذا المدخل يضمن رقابة أكثر كفاءة على الإيرادات والمصاريف والدخل.
٢. يضمن شفافية أكبر عن التكلفة بالنسبة لإدارة المصرف وذلك من خلال الفصل بين التكلفة المتغيرة والتكلفة الثابتة ومن ثم إمكانية تخفيضها.
٣. يضمن محاسبة كل مركز تكلفة ومركز ربحية عن الجهود التي بذلت ضمن كل منها لتحقيق الأهداف المخططة، إذ تتم المحاسبة في ضوء عائد المساهمة الذي يحققه المركز(بالنسبة لمراكز الربحية).
٤. يعطي عائد المساهمة مؤشراً عن قدرة المصرف على تغطية تكاليفه وتحقيق الأرباح.
٥. يمكن أن يمثل عائد المساهمة أساساً لتحديد مكافآت مدراء مراكز المسؤولية.

وبطبيعة الحال فإن الصعوبة الأساسية في تحديد عائد المساهمة في المصرف هو الفصل بين التكلفة المتغيرة والتكلفة الثابتة وما ينطوي عليه من صعوبات في تحديد ما هي عناصر كل منهما. لقد أوضحت دراسة أجراها المصرف الوطني البلجيكي (NBB) عام ٢٠٠٥ أن عملية الفصل بين هذين النوعين من التكاليف في المصارف هي عملية عشوائية (Koivuniemi and Kemppainen, 2007, 11).

إن التصنيف المعتمد من قبل المصارف هو ما وضعه مصرف DUTCH عام ٢٠٠٤ في هذا المجال.وفقاً لمنهجية المصرف فإن التكاليف تصنف إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة ترتبط بعدد المعاملات المنفذة وتكاليف متغيرة ترتبط بقيمة المعاملة.

بناء على ذلك، فإن تقدير التكلفة المتغيرة يختلف من معاملة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال يحدد Grauwe et al (2006 ,23) التكلفة المتغيرة للمشتقات المالية على أساس قيمة المعاملة وكما يأتي:

التكلفة المتغيرة للمشتقات = التكلفة الحدية للمشتقة المالية + (التكلفة الحدية لقيمة المشتقة× قيمة المشتقة).

ويقصد بالتكلفة الحدية للمعاملة أنها التكلفة الإضافية عندما يزيد عدد المعاملات المنفذة معاملة إضافية واحدة.

وبشكل عام يرى (Pandey and Bandyopadhyaya,2008:2) أن التكاليف المتغيرة في الصناعة المصرفية تتمثل بالفوائد المدفوعة عن الودائع المدخرة في المصرف وفيما عدا ذلك من

المصاريف فإنها تعد مصاريف ثابتة ليس لها علاقة مباشرة بالعمولات المصرفية وإنما ترتبط بعامل الزمن.

وعلى أية حال، فإن عملية تحديد التكلفة المتغيرة والفصل بينها وبين التكلفة الثابتة تبقى عملية عشوائية تحتاج إلى تنفيذ بعض الإجراءات اللازمة لغرض ضبط عملية التحديد وفق أسس منطقية، منها أن يتم حصر هذه التكاليف بشكل واضح وإيجاد علاقة سببية بينها وبين أنشطة المصرف وربطها بهذه الأنشطة. وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من خصائص نظام التكلفة على أساس الأنشطة (Activity Based Costing –ABC) لتحديد التكلفة المتغيرة طالما أن هذا النظام يفسر جميع التكاليف على أنها متغيرة ترتبط بما يسمى موجهات التكلفة التي يتم على أساسها تحديد وتوزيع هذه التكاليف على المنتجات ومراكز المسؤولية (Carenys and Sales, 2008)

وبعد أن يتم تحديد عائد المساهمة يمكن تحديد نقطة التعادل وفق نفس المعادلة المعروفة في تطبيقات المحاسبة الإدارية. إذ كما هو معروف فإن نقطة التعادل تحتسب كما يأتي:

نقطة التعادل بالوحدات = التكاليف الثابتة ÷ عائد المساهمة

نقطة التعادل بالمبالغ (بالدينار) = التكاليف الثابتة ÷ نسبة عائد المساهمة

وتبدو نقطة التعادل بالمبالغ أكثر أهمية ومنطقية وسهولة في الاحتساب بالنسبة للمصرف.ولقد سبق وان تم إيضاح كيفية استخراج نسبة المساهمة في الجزء الخاص بالتحليل المالي باستخدام النسب المالية.

إن أحد الاستخدامات الأخرى لكشف الدخل وفق مدخل Rodrigo في إطار المحاسبة الإدارية هو احتساب تكلفة الفرصة البديلة، وذلك بالنسبة لصافي دخل الفوائد. الهدف الأساس من وراء ذلك هو معرفة مقدار ما تساهم به أصول وخصوم المصرف من تحقيق دخل (Rodrigo, 2002, 24). وقد أطلق Ivandic (100, 2005) على هذا الدخل بصافي الدخل الداخلي والذي يعرفه بأنه الدخل الناتج عن إقراض الأموال من مركز مسؤولية إلى مركز ربحية آخر والذي يقوم بدوره بإقراض الأموال إلى مستفيد خارجي بطريقة مماثلة لما يحدث في حالة أسعار التحويل. وهذا يعني أن الربح يمر بمرحلتين، الأولى عندما تنتقل الأموال من مركز إلى آخر وهنا يتحقق الربح الداخلي، والثانية عندما تنتقل الاموال إلى طرف خارجي (مقترض) وهنا يتحقق الربح الخارجي، وبطبيعة الحال فإن الباحثين يعتبرون أن هذا الدخل ينبغي ان يظهر في كشف الدخل كأحد بنود الإيرادات.ويحتسب الربح الداخلي أو الضمني كما يأتي:

الدخل الضمني= معدل الودائع خلال السنة × معدل الفائدة السنوي

الدراسة الميدانية

قام الباحث في هذه الدراسة بتطبيق نموذج Rodrigo واستخداماته بالشكل الآتي:

١. **إعداد كشف الدخل:** تم استخدام البيانات المالية المنشورة لبنك البحرين الوطني لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ من اجل إعداد كشف الدخل وفق نموذج Rodrigo وتجدر الملاحظة أن الباحث قام بإجراء بعض التعديلات على الكشف لإظهار عائد المساهمة وكما يأتي:

الجدول ١

كشف الدخل لبنك البحرين الوطني وفق نموذج Rodrigo

(المبالغ بمليون دينار بحريني)

فقرات كشف الدخل	٢٠١٠		٢٠٠٩	
	جزئي	كلي	جزئي	كلي
الفقرات الهيكلية:				
دخل الفوائد	٦٦.٥٦		٦٦.٢٠	
دخل العمولات	١١.٥٩٦		١١.٦٢٣	
إجمالي الإيرادات		٧٨.١٥٦		٧٧.٨٢٣
مصاريف الفوائد المدفوعة		(١٧.٨٦)		(١٧.١٨)
عائد المساهمة		٦٠.٢٩٦		٦٠.٦٤٣
مصاريف تشغيلية		(٢٥.٨٣)		(٢٥.٧٨)
مجمل الدخل التشغيلي		٣٤.٤٦٦		٣٤.٨٦٣
الفقرات الثانوية:				
- مخصص خسائر القروض والسلفيات	١.٥٨		٣.٥١	
- مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات	١.٤٥		٠.١٧	
مجموع الفقرات الثانوية		(٣.٠٣)		(٣.٦٨)
الدخل بعد الأعباء الثانوية		٣١.٤٣٦		٣١.١٨٣
نتائج الخزانة:				
-عملات أجنبية		٣.٦٦٣		٤.٤٢٦
دخول ثانوية أخرى:				
- صافي أرباح من استثمارات في أوراق مالية	٢.١٨٩		٢.٣٦٣	
- أرباح استثمارات	٠.٤٦١		(٠.٧٦٣)	
- خسائر المتاجرة في أوراق مالية	(٠.١٨١)		(٠.٠٦٢)	
مجموع الدخول الثانوية الأخرى		٢.٤٦٩		١.٥٣٨
الدخل من الأنشطة المصرفية		٣٧.٥٦٨		٣٧.١٤٧
الدخل من الأنشطة غير المصرفية:				
- توزيعات أرباح	٣.٦٤٨		٣.٧٢٤	
- حصة في أرباح شركات زميلة	١.٨٠٤		١.٩٥٠	
مجموع الدخل من الأنشطة غير المصرفية		٥.٤٥٢		٥.٦٧٤
الدخل قبل الضرائب		٤٣.٠٢		٤٢.٨٢١
ضرائب دخل		٠		٠
الدخل بعد الضرائب		٤٣.٠٢		٤٢.٨٢١

١. **التحليل المالي:** تم في الجدول أدناه تطبيق النسب المالية السابق تحديدها على البيانات المالية المنشورة للمصرف عينة الدراسة للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٠ بهدف بيان كيفية التطبيق فقط وكما يأتي:

جدول ٢
النسب المالية لمصرف البحرين الوطني ٢٠٠٩-٢٠١٠

النسبة	المعادلة	٢٠١٠	٢٠٠٩
نسبة عائد المساهمة	عائد المساهمة÷ اجمالي الإيرادات	٧٧%=٧٨.١٥٦÷٦٠.٢٩٦	٧٨%=٧٧.٨٢٣÷٦٠.٦٤٣
نسبة مجمل الدخل التشغيلي	مجمل الدخل ÷ إجمالي الإيرادات	٤٤.١%=٧٨.١٥٦÷٣٤.٤٦٦	٤٤.٨%=٧٧.٨٢٣÷٣٤.٨٦٣
نسبة الدخل بعد الأعباء الثانوية	الدخل بعد الأعباء الثانوية ÷ إجمالي الإيرادات	٤٠%=٧٨.١٥٦÷٣١.٤٣٦	٤٠%=٧٧.٨٢٣÷٣١.١٨٣
نسبة الدخل من الأنشطة المصرفية	الدخل من الأنشطة المصرفية÷ إجمالي الإيرادات	٤٨.١%=٧٨.١٥٦÷٣٧.٥٦٨	٤٧.٧%=٧٧.٨٢٣÷٣٧.١٤٧
نسبة الدخل من الأنشطة غير المصرفية	الدخل من الأنشطة غير المصرفية÷ إجمالي الإيرادات	٧%=٧٨.١٥٦÷٥.٤٥٢	٧%=٧٧.٨٢٣÷٥.٦٧٤
نسبة المضاعف (مرة)	الدخل من النشاط المصرفي÷ الدخل من النشاط غير المصرفي	٦.٧٨ مرة=٥.٤٥٢÷٣٧.٥٦٨	٦.٥٥=٥.٦٧٤ ÷٣٧.١٤٧ مرة
نسبة كفاية المخصص	المخصصات÷ صافي دخل الفوائد	٦%=٤٨.٧÷٣.٠٣	٧.٥%=٤٩.٠٢÷٣.٦٨
نسبة صافي الدخل	صافي الدخل÷ إجمالي الإيرادات	٥٥%=٧٨.١٥٦÷٤٣.٠٢	٥٥%=٧٧.٨٢٣÷٤٢.٨٢١

على الرغم من أن البحث غير معني بتقييم أداء المصرف، إلا إنه من الواضح وجود تقارب كبير جداً في أداء المصرف خلال العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠ في كل الجوانب التفصيلية التي يظهرها الكشف. لقد اتضح أن مصرف البحرين يركز أداءه بشكل جوهري على الأنشطة المصرفية التي تحقق دخلاً هيكلياً يرتبط بهيكل المصرف. لقد تم استنتاج بعض النسب التي اعتبرها الباحث الأكثر جوهرية في قياس أداء المصرف بالنسبة للإدارة للوقوف على ما يمكن أن يحققه المصرف من دخول هيكلية وأخرى ثانوية. فعلى سبيل المثال، فإن نسبة عائد المساهمة تمثل أحدى النسب المستخدمة بشكل واسع في الشركات، إلا أن استخداماتها في القطاع المصرفي غير واضحة ومحددة، وقد تم تحديد نسبة المساهمة للمصرف على مدى العامين محل الدراسة وهي نسبة مستقرة جداً وتشير إلى استقرار مستوى الدخل الهيكلي للمصرف وقدرته على تغطية التكاليف الثابتة التي يتحملها المصرف.

أما نسبة الدخل من الأنشطة المصرفية فقد أظهرت أن المصرف يحقق دخلاً هيكلياً ينسجم مع وظيفته الأساسية في كونه مصرفاً لتجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات وإقراضها إلى الغير بعيداً عن المخاطر المتعلقة بتشغيل هذه المدخرات وتوظيفها في مشاريع مختلفة وقد أظهرت هذه الحقيقة بعض النسب المالية وخاصة نسبة المضاعف ونسبة الدخل من الأنشطة المصرفية ونسبة الدخل من الأنشطة غير المصرفية.

وتعتبر نسبة المضاعف أحدى النسب المالية المهمة وفق هذا النموذج إذ تقيس هذه النسبة العلاقة بين الدخل من النشاط المصرفي والدخل من الأنشطة غير المصرفية ومدى تركيز إدارة المصرف على كل منهما. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي أن يكون هناك فرق كبير بين الدخل من الأنشطة المصرفية والأنشطة غير المصرفية بحيث يتضح للإدارة مدى قدرة المصرف على الاستمرارية خاصة وان هذه الأنشطة المصرفية تمثل العمود الفقري للمصرف وأساس وجوده وهي قليلة التعرض إلى تقلبات السوق.

أما بالنسبة إلى الدخل من الأنشطة غير المصرفية، فأنها تمثل عاملاً مساعداً ورئيساً لزيادة الدخل المصرفي خاصة في ظل التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، إلا إن اعتبارها مصدراً ثانوياً يجعل إدارة المصرف في حالة استقرار وأمان اكبر لأجل الابتعاد عن مخاطر وتقلبات السوق وتأثيرها على أداء المصرف ومؤشرات نجاحه.

٣. **تحديد نقطة التعادل للمصرف:** تم الأخذ بوجهة نظر Pandey and Bandyopadhyaya,2008 باعتبار أن التكاليف المتغيرة تتضمن مصروف الفوائد المدفوعة وان التكاليف التشغيلية تمثل التكلفة الثابتة، وعلى هذا الأساس تكون نقطة التعادل كما يأتي:

- عام ٢٠١٠

نقطة التعادل= ٢٥.٨٣ ÷ ٧٧%

= ٣٣.٥٤٥ (مليون دينار)

- عام ٢٠٠٩

نقطة التعادل = ٢٥.٧٨ ÷ ٧٨%

= ٣٣.٠٥١ (مليون دينار)

يلاحظ أن هناك تقارباً نسبياً كبيراً بين نقطة التعادل للمصرف على مدى العامين محل الدراسة رغم أن هذه النقطة قد ارتفعت في عام ٢٠١٠ عن العام السابق.

٤. **احتساب الدخل الضمني:** (لن يتم إضافة الدخل الضمني إلى كشف الدخل الجديد ويقتصر الهدف هنا على بيان طريقة الاحتساب فقط)

- عام ٢٠١٠:

الدخل الضمني = ودائع الزبائن لعام ٢٠١٠× معدل الفائدة

= ١٧٦٨.٤٧× ١.١%

= ١٩.٤٥٣١٧ (مليون دينار)

- عام ٢٠٠٩

الدخل الضمني = ودائع الزبائن لعام ٢٠٠٩ × معدل الفائدة

= ١٤٨٠.٣٩× ١.٤%

= ٢٠.٧٢٥٤٦ (مليون دينار)

*** تم استخدام متوسط سعر الفائدة على الودائع (من ٣-١٢ شهر) وفق الإحصاءات المصرفية لمصرف البحرين المركزي.**

الخلاصة والاستنتاجات

تمثل المعلومات المالية العنصر الأكثر أهمية في عملية اتخاذ القرار في المصارف. وعلى الرغم من امتلاك الإدارة لهذه المعلومات وقدرتها العالية على التعامل معها، إلا أن طريقة استخدام هذه المعلومات يشوبها قصور واضح وخاصة فيما يتعلق باستخدام المعلومات للأغراض الداخلية كتقييم ربحية المصرف وتحليل أدائه للوقوف على مكامن الخطر في ذلك وتحسين الأداء الإجمالي للمصرف. وقد قدم Rodrigo Luis Rosa Couto من مصرف البرازيل المركزي نموذجاً لكشف الدخل أطلق عليه كشف الأرباح الهيكلية –الثانوية لأغراض مساعدة الإدارة في تقييم ربحية المصارف والقوة الإيرادية التي يمكن أن تحققها. يقوم هذا الكشف الجديد على فكرة تقسيم عناصر الدخل إلى عناصر هيكلية وأخرى ثانوية، إذ يعتبر العنصر هيكلياً إذا كان مرتبطاً بالهدف من نشأة المصرف وتأسيسه وله تأثير مباشر وكبير على القوة الإيرادية، وبالعكس فإن العنصر يعتبر ثانوياً إذا كان ذا تأثير غير محدد، أو مباشر على القوة الإيرادية للمصرف.

والاستنتاجات التي توصل إليها البحث نوردها على النحو الآتي:

١. يحتاج تطبيق النموذج إلى بيانات تفصيلية أكثر من تلك البيانات التي يفصح عنها كشف الدخل للأغراض الخارجية، وطالما أن هذه البيانات تتوفر لدى الإدارة فأنه من الممكن استخدامها لأغراض إعداد كشف الدخل وفق النموذج الجديد والاستفادة منه.
٢. يعد الكشف وفق النموذج الجديد أكثر إفصاحاً من كشف الدخل التقليدي وان تجميع البيانات في كشف واحد يسهل على الإدارة استخدامها لأغراض اتخاذ القرار.
٣. إن أحد أهم الإفصاحات التي أظهرها الكشف الجديد هو وجود أكثر من مفهوم واحد للدخل يمكن استخدامها لأغراض مختلفة تتناسب مع حاجات الإدارة، فهناك عائد المساهمة والدخل بعد الأعباء الثانوية والدخل من الأنشطة المصرفية والدخل من الأنشطة غير المصرفية فضلاً عن المفاهيم الأخرى المعروفة.
٤. يعتمد تقسيم عناصر الدخل إلى عناصر هيكلية وأخرى ثانوية على أساس ارتباط هذا العنصر بالأنشطة الهيكلية التي تم تأسيس المصرف من اجلها وكذلك مدى اعتبار العنصر عاملاً محدداً لربحية المصرف أم لا، وبخلاف ذلك فإن العنصر يعد عنصر دخلاً ثانوياً.
٥. تحتاج بعض مفاهيم النموذج الجديد إلى تأصيل فكري ونظري للوقوف على مدى علاقتها بمنطق النموذج وخاصة فيما يتعلق بتصنيف عناصر الدخل الهيكلية والثانوية والتكلفة المتغيرة والثابتة في النظام المحاسبي المصرفي والدخل الضمني للمصرف.
٦. يتناسب تطبيق هذا الكشف مع مفهوم محاسبة المسؤولية حيث يتم تقسيم المصرف إلى مجموعة من مراكز الكلفة والربح التي يتم من خلال تقييم مدى قيام كل مركز بتحقيق أهدافه المرتبطة بالأهداف العليا للمصرف.
٧. يمكن من خلال الكشف الجديد استنباط مجموعة إضافية من النسب المالية التي يمكن استخدامها لأغراض متعددة لم يكن بالإمكان استخراجها من كشف الدخل التقليدي.
٨. لقد أظهرت النسب المالية المستنبطة من الكشف الجديد إمكانية اكبر لتفسير أداء المصرف وبيان قدرته الإيرادية ومدى تركيزه على أنشطة معينة دون غيرها.

٩. أصبح من الممكن استخراج نقطة التعادل من خلال البيانات التي يحتويها الكشف الجديد الذي يماثل في أهميته كشف الدخل وفق منهج عائد المساهمة الذي تستخدمه الشركات الصناعية لأغراض اتخاذ القرارات قصيرة الأمد.
١٠. يمكن الكشف الجديد من تطبيق مفهوم كلفة الفرصة البديلة وذلك عن طريق احتساب الدخل الضمني واعتباره أحد الفقرات الأساسية التي ينبغي الإفصاح عنها في كشف الدخل الجديد، إلا أن الباحث لم يقم بإضافة مقدار الدخل الضمني إلى فقرات الدخل انسجاماً مع أهداف هذا البحث التي تقتصر على بيان طريقة التطبيق فقط.

المقترحات

١. تطبيق نموذج كشف الدخل الجديد للأغراض الداخلية وخاصة فيما يتعلق بتقييم الإدارة للأنشطة المصرفية.
٢. الدمج بين مفاهيم التحليل المالي ومفهوم الدخل على أساس نموذج Rodrigo.
٣. القيام بإعداد المزيد من الدراسات للاستفادة من هذا النموذج في تطبيقات المحاسبة الإدارية.
٤. تقديم دراسات لإثبات جدوى هذا النموذج رياضياً والبرهنة على دقة النتائج التي تعرض في هذا النموذج.
٥. إضافة مجموعة النسب المالية التي توصل إليها هذا البحث إلى مجموعة النسب المالية الخاصة بتقييم الأداء المصرفي.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. شاهين، علي عبد الله، ٢٠٠٥، مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية- غزة ، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد ١٣،العدد الأول، يناير.
٢. الشيخ، مصطفى فهمي، ٢٠٠٣، أساسيات التحليل المالي، دار النبع للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
٣. العبيدي، نبيه شاكر، ٢٠١٠، التمويل- المدخل العلمي والتطبيقي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين.
٤. المقرفي، سعيد بن حسين بن علي، ٢٠٠٥، الاستثمار قصير الأجل في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة إلى كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية.
٥. البيانات الختامية من على موقع مصرف البحرين الوطني: www.nbbonline.com.
٦. الإحصاءات الرسمية لبنك البحرين المركزي: www.cbb.gov.bh.

ثانياً- المصادر باللغة الأجنبية

1. Adedji, Ademola Kazeem, 2006 "The Impact of Management Accounting in The Banking Industry: A Case Study of WEMA BANK PLC.)", MBA Thesis, university of Akure, http://hdl.handle.net/123456789/1193.
2. Ani, W. U., Ugwunta, D. O., Ezeudu, I. J. and Ugwuanyi, G. O, 2012, "An empirical assessment of the determinants of bank profitability in Nigeria: Bank characteristics panel evidence", Journal of Accounting and Taxation Vol. 4(3), pp. 38-43,on http://www.academicjournals.org/JAT.
3. Ayele, Habtamu Negussie, 2012, "Determinants of Bank Profitability: An Empirical Study on Ethiopian Private Commercial Banks", A Thesis Submitted to Addis Ababa University.
4. Beckmann, Rainer, 2007 "Profitability of Western European banking systems: panel evidence on structural and cyclical determinants", Series 2: Banking and Financial Studies, Deutsche Bundesbank.

5. Carenys, Jordi and Sales, Xavier, 2008, "Costing the Banking Services: A Management Accounting Approach", Journal of Money, Investment and Banking, Issue 6, Euro Journals Publishing, Inc.
6. FASB statement No. 145 section 106, 2002, Rescission of FASB No.4, 44 and 64.www.fasb.org.
7. Fabbro Daniel and Hack, Mark, 2011, "The Effects of Funding Costs and Risk on Banks' Lending Rates" RBA Bulletin, March Quarter.
8. Gibbs, Andrew K. 2008, "Bank Valuation: A Focus on Earnings Quality", www.bvresourses.com.
9. Grauwe, Paul De, Rinaldi, Laura and Cayseele, Patrick Van ,2006, "Towards a more Efficient use of Payment Instruments", University of Leuven publication. www.econ.kuleuven.ac.be.
10. Graham, John R., Raedy, Jana S., Shackelford, Douglas A., 2011, "Research in Accounting for Income Taxes", Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1312005.
11. Horngren, Charles T., Sundem, Gary L., Stratton O. Stratton, Burgstahler, Schartzberg, Jeff, 2011, " Introduction to Management Accounting", 15 th , Pearson Education, Inc., Publishing as Prentice Hall.
12. Ivandic. Ivan, 2005, "Contribution Margin - A Model of Performance Evaluation of Banks Profit Centers". Journal of Management Accounting Research.
13. Judijanto, Loso and Khmaladze, E. V. ,2003, "Analysis of Bank Failure Using Published Financial Statements: The Case of Indonesia (Part 2)", Journal of Data Science 1, pp.313-336.
14. Koivuniemi, Emilia and Kemppainen, Kari, 2007, "On Costs of Payment Methods: a Survey of Recent Studies", Bank of Finland, Working paper No.6.
15. Ndwiga, Nicholas Murithi, 2011, "The Role of Management Accounting Creating and Sustaining Competitive Advantage: A Case Study of Equity bank, KENYA", Master Thesis submitted to University of South Africa.
16. Pandey, Rajendra and Bandyopadhyaya, Sanjiban, 2008, "Cost - volume - profit analysis and banks' performance: A case study of public sector banks", www.ssrn.com.
17. Rodrigo, Luis Rose Couto, 2002, "Framework for the Assessment of Bank Earnings", Financial Stability Institute, FSI, Banco Central Does Brazil, September.
18. Ramadan Imad Z., Kilani, Qais A. and Kaddumi Thair A., 2011 "Determinates of Bank Profitability: Evidence from JORDAN", International Journal of Academic Research, Vol. 3. No. 4. July, 2011, I Part, pp.180-191.
19. Staikouras, Christos K. and Wood, Geoffrey E. 2011 "The Determinants of European Bank Profitability", International Business & Economics Research Journal, Volume 3, Number 6.
20. Spathis, Ch., Kosmidou, K. and Doumpos, M., 2002, "Assessing profitability factors in the Greek banking system: a Multicriteria methodology", International transactions in operational research, No.9.